

مسألة في تأويل الآيات وإمرار
أحاديث الصفات كما جاءت

مسألة

سُئِلَ عنها الشيخ الإمام العالم العامل الزاهد الورع أُوْحَدُ أَهْلِ
زَمَانِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِي الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ^(١) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ
عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةِ الْحَرَّانِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ - وَهُوَ بِالْDIYAR
المِصْرِيَّةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾
الآيَةِ^(٢)، وَقَوْلِهِ ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾^(٣)، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ
رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا^(٤)...» الْحَدِيثِ^(٥). وَقَدْ تَأَوَّلَ طَائِفَةٌ هَذِهِ
الآيَاتِ وَأَمْثَالَهَا مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَمْ يَتَأَوَّلُوا هَذَا
الْحَدِيثَ وَلَا أَمْثَالَهُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ. وَقَدْ قَالَ طَائِفَةٌ: إِذَا تَأَوَّلْنَا
هَذِهِ الْآيَاتِ احْتَمَلَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَيْضًا التَّأْوِيلَ. فَمَا الْحُجَّةُ فِي تَأْوِيلِ
الآيَاتِ وَإِمْرَارِ الْأَحَادِيثِ كَمَا جَاءَتْ؟ يَبَيِّنُوا لَنَا الصَّوَابَ فِي ذَلِكَ.

أجاب رضي الله عنه

الحمد لله. الجواب عن هذا من وجوه:

أحدها

أن يقال: يجب اتباع طريقة السلف من السابقين الأولين من

(١) في الأصل: «أبي العباس».

(٢) سورة المجادلة: ٧.

(٣) سورة الحديد: ٤.

(٤) في الأصل: «الدنى».

(٥) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤) ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة. وفي

الباب عن غيره من الصحابة.

المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، فإن إجماعهم حجة قاطعة، وليس لأحد أن يخالفهم فيما أجمعوا عليه، لا في الأصول ولا في الفروع. وحكى غير واحد من أهل العلم بآثارهم وأقوالهم قالوا في قوله ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ﴾^(١) ونحوه: إنه بعلمه^(٢)، وحكوا إجماعهم على إمرار [آيات] الصفات وأحاديثها وإنكارهم على المحرفين لها.

ولهذا لا يقدر أحد أن يحكي عن أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم من سلف الأمة بنقل صحيح أنه تأول الاستواء بالاستيلاء أو نحوه من معاني أهل التحريف، بل ينقل عنهم أنهم فسروا الآية بما يقتضي أنه سبحانه فوق عرشه، ويُمكنه أن ينقل بالإسناد الصحيح أنهم قالوا في قوله ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ ﴾ أنهم قالوا: بعلمه.

قال أبو عمر ابن عبد البر في كتاب «التمهيد في شرح الموطأ»^(٣) لما شرح حديث النزول، قال: هذا حديث لم يختلف أهل العلم في صحته، وفيه دليل [على] أن الله في السماء على العرش كما قالت الجماعة، وهو من حجتهم على المعتزلة. وهذا أشهر عند العامة والخاصة، وأعرف من أن يحتاج إلى أكثر من حكايته، لأنه اضطرار، لم يؤت بهم^(٤) عليه أحد ولا أنكره عليهم مسلم.

(١) سورة المجادلة: ٧.

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٠/٢٨) و«السنة» لعبدالله بن أحمد (ص ٧١ - ٧٢) و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٣/٤٠٠ - ٤٠٢) و«الشرعية» للآجري (ص ٢٨٩).

(٣) ١٢٨/٧، ١٢٩، ١٣٤.

(٤) في الأصل: «يوقفهم»، والتصويب من التمهيد. وينظر تمام السياق هناك.

وقال أبو عمر أيضاً^(١): أجمع علماء الصحابة والتابعين الذين حُمِلَ عنهم التأويلُ قالوا في تأويل قوله ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾: هو على العرش، وعِلْمُهُ في كل مكان. وما خالفهم في ذلك أحدٌ يُحْتَجُّ بقوله.

وقال أيضاً^(٢): أهل السنة مُجْمِعُونَ على الإقرارِ بالصفاتِ الواردة في الكتاب والسنة، وَحَمَلُهَا على الحقيقة لا على المجاز، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُكَيِّفُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ. وَأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلُّهُمْ يُنْكِرُهَا، وَلَا يَحْمِلُ شَيْئًا مِنْهَا على الحقيقة، ويزعم أن من أقرَّ بها مُشَبَّهٌ، وهم عند مَنْ أقرَّ بها نَافُونَ للمعبود.

وقال الشيخ أبو بكر الأَجْرِيُّ في كتاب «الشریعة»^(٣) في باب التحذير من مذهب الحلولية: الذي يذهب إليه أهل العلم أن الله على عرشه فوق سماواته، وعِلْمُهُ محيطٌ بكلِّ شيء، قد أحاطَ بجميع ما خلقَ في السموات العلى، وبجميع ما في سبع أرضين، يُرْفَعُ إليه أعمالُ العباد.

فإن قال قائل: فما معنى قوله ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ الآية التي يحتجون بها؟

قيل له: علمه، والله على عرشه، وعلمه يُحيطُ بهم. هكذا فسره أهل العلم، والآية يدلُّ أولُها وآخرُها على أنه العلم وهو على عرشه. هذا قول المسلمين.

(١) ١٣٨/٧، ١٣٩.

(٢) ١٤٥/٧.

(٣) ص ٢٨٨.

وقال الشيخ أبو عبدالله بن بطة في كتاب «الإبانة»^(١): باب الإيمان بأن الله على عرشه بائن من خلقه، وعلمه محيطٌ بخلقه: أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سماواته بائنٌ من خلقه. فأما قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ فهو كما قالت العلماء: علمه. وأما قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾^(٢) معناه أنه هو الله في السموات وهو الله في الأرض، وتصديقه في كتاب الله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾^(٣). واحتجَّ الجهمي [بقول الله تعالى] ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾، فقال: إنَّ الله معنا وفينا. وقد فسَّر العلماء أنَّ ذلك علمه. ثم قال في آخرها: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٤).

فهؤلاء وأمثالهم الذين هم من أعلم الناس بأقوال السلف من الصحابة والتابعين، وكلُّ منهم له من المصنَّفات المشهورة ما فيه العلم بأقوال السلف وآثارهم، ما يعلم أنهم أعلم بذلك من غيرهم، وقد حكوا إجماع السلف كما ترى.

الوجه الثاني

أن يقال: الكلام في الآيات والأحاديث كلُّها على طريقة واحدة، والتأويل الذي ذمَّه السلفُ والأئمة هو تحريف الكلام عن مواضعه، وإخراج كلام الله ورسوله عما دلَّ عليه وبيَّنه الله به. وقد حدَّه طائفةٌ

(١) انظر «المختار من الإبانة» (تتمة الرد على الجهمية) ٣/١٣٦، ١٤٣، ١٤٤.

(٢) سورة الأنعام: ٣.

(٣) سورة الزخرف: ٨٤.

(٤) سورة المجادلة: ٧.

بأنه صَرَفُ الكلام عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح بغير دليل. فقوله تعالى ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ ونحوها من الآيات ليس ظاهرها ولا مدلولها ولا مقتضاها ولا معناها أن يكون الله مختلطاً بالمخلوقين ممتزجاً بهم، ولا إلى جانبهم متيامناً أو متياسراً، ونحو ذلك، لوجوه:

أحدها: أنه لم يُقَلَّ أحدٌ من أهل اللغة إنَّ المعية تقتضي الممازجة والمخالطة، ولا تُوجِبُ التيامن ولا التياسر^(١) ونحو ذلك من المعاني المنفية عن الله مع خَلْقِهِ، وإنما تقتضي المصاحبة والمقارنة المطلقة.

الثاني: أنه حيث ذُكِرَ في القرآن لفظ المعية فإنه لم يَدُلَّ على الممازجة والمخالطة، كما في قوله: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾^(٢)، فليس معنى ذلك أن ذات المؤمنين ممتزجة بذاته. وكذلك قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴾^(٣)، والمجاهد معهم ليست ذاته ممتزجة بذواتهم ولا مماسةً لذواتهم. وقال تعالى: ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٤)، وليس المراد أن ذاته تمتزج بذواتهم ولا مماسة لها. وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَمِنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾^(٥)، وقال تعالى: ﴿ فَأَجْنِبْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ ﴾^(٦).

(١) ما بعده في الأصل غير متصل بما قبله. وقد وجدت ما يكمله في الورقة (٥٣ب/ سطر ٨).

(٢) سورة الفتح: ٢٩.

(٣) سورة الأنفال: ٧٥.

(٤) سورة التوبة: ١١٩.

(٥) سورة هود: ٤٠.

(٦) سورة الشعراء: ١١٩.

وهذا كثير في كتاب الله، وليس في شيء من ذلك أن معنى المعية أن يكون أحدهما حالاً في الآخر ولا ممتزجاً به ولا مختلطاً به، فمن قال: إن ظاهر قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ ونحو ذلك أن يكون الله مختلطاً بالمخلوقين وممتزجاً بهم وحالاً فيهم أو مماثلاً لهم ونحو ذلك، فقد افتري على القرآن وعلى لغة العرب، وادّعى أن هذا الكفر هو ظاهر القرآن، وهو كذبٌ على الله ورسوله بلا حجة ولا برهان.

وغاية ما يُقال: أن لفظ «مع» ظرفٌ أو ظرفٌ مكانٍ، فيقتضي أن يكون المتعلق بهذا الظرف مكاناً^(١) من المضاف إليه، كما في قول القائل: هذا فوق هذا، فإن «فوق» من ظروف المكان، ولكن هذا لا يقتضي أن يكون المكان عن يمين المضاف إليه أو عن شماله، ولا يقتضي أن يكون عن يمينه وشماله جميعاً، بل أكثر ما يقتضي مطلق المكان، فإذا قُدِّر أنه^(٢) فوق المضاف إليه لم يكن هذا مخالفاً لظاهر المعية.

ومن قال: إنه لا بُدَّ في المعية من أن يكون ما مع الشيء متيامناً أو متياسراً أو إلى جانبه ونحو ذلك، فقد غلطَ غَلَطًا بَيِّنًا. وهذا كما أن قوله ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ ليس ظاهره أن ذاته في السموات والأرض، بل ظاهره أنه إله أهل السماء وإله أهل الأرض، فأهل السماء يألَهُونه، وأهل الأرض يألَهُونه.

وكذلك قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ ليس ظاهره أن نفس الله في السموات والأرض، فإنه لم يقل: «هو في السموات والأرض»، بل

(١) في الأصل: «مكان».

(٢) في الأصل: «أن».

قال: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾، فالظرفُ مذكورٌ بعدَ جملةٍ لا بعدَ مفردٍ، فهو متعلق بما في اسم «الله» من معنى الفعل، هو الله في السموات: أي المعبود الإله في السموات، والإله المعبود في الأرض، كقوله: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾، بخلاف قوله: ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ ﴾^(١) وقوله: ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾^(٢)، فإنه لم يذكر ما يتعلق به قوله «في السماء» غير نفسه.

وكذلك الأثر الذي يُروى عن ابن عباس أنه قال: «الحجر الأسود يمينُ الله في الأرض، فمن صافحه واستلمه فكأنما صافحَ الله وقبَّلَ يمينه»^(٣)، فمن قال: إن هذا يحتاج إلى تأويلٍ فقد أخطأ، فإنه ليس ظاهر هذا أن الحجر هو صفةُ الله، فإنه قال: «يمين الله في الأرض»، فقيده بكونه «في الأرض»، وهذا بيِّن أنه ليس هو صفةُ الله. ثم قال: «فمن صافحه وقبَّله فكأنما صافحَ الله وقبَّلَ يمينه»، والمشبَّه غيرُ المشبَّه به، فقد صرَّح بأن المستلم له لم يوافق الله، وإنما هو مشبَّهٌ بذلك.

الوجه الثالث أن يقال: إخبارُ الله في القرآن أنه مع عباده جاءَ عامًّا وخاصًّا، فالعام كقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَايَهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(٤)، وقال: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ

(١) سورة الملك: ١٦.

(٢) سورة الملك: ١٧.

(٣) سبق تخريجه. وتكلم عليه المؤلف في «مجموع الفتاوى» (٦/٣٩٧ وما بعدها).

(٤) سورة المجادلة: ٧.

عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ
مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤١﴾ (١). فَفَتَحَ الْكَلَامَ بِالْعِلْمِ وَخَتَمَهُ
بِالْعِلْمِ.

وأما الخاصّ فكقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ يُحْسِنُونَ﴾ (٢)،
فهذا بين أنه ليس مع الفجار والظالمين، ولو كان بذاته في كل مكان
لكان مخالفاً لهذه الآية.

وكذلك قوله لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ (٣)،
فهو مع موسى وهارون دون فرعون وقومه.

وكقوله عن النبي ﷺ: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنِّي أَنَا اللَّهُ
مَعَنَا﴾ (٤)، فهو مع النبي ﷺ وصاحبه، لا مع الكفار كأبي جهل
وأمثاله.

فلو كانت المعية معناها الاختلاط والامتزاج، وكان في كل مكان
بذاته، لم يَجْزُ أن يكون في المعية تخصيص. فمن زعم أن معناها
الامتزاج والاختلاط وأن ظاهرها أن يكون في كل مكان فقد أخطأ،
ولكن المعية وإن دلت على المصاحبة والمقارنة فهي في كل مكان
بحسب ما دلّ عليه السياق. فلما كان في تلك (٥) الآيتين قد افتتح
الآية بالعلم وختمها بالعلم، دلّ ذلك على أن من حكم المعية أنه

(١) سورة الحديد: ٤.

(٢) سورة النحل: ١٢٨.

(٣) سورة طه: ٤٦.

(٤) سورة التوبة: ٤٠.

(٥) كذا في الأصل بالإفراد، والأولى «تبتك».

عليم بكل شيء. وهنا لما كان السياق يدلُّ على أن المقصودَ الإعانةُ والنصر دَلَّ على أن من حكم المعية النصر والمعونة، فقول القائل «أنا معك» معناه: أني مصاحبك ومقارنك، وإذا كان كذلك اقتضى أني أعلم حالك، وقد يقتضي إذا أني أعينك وأنصرك على أعدائك.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «اللهم أنتَ الصاحبُ في السفر، وأنتَ الخليفة في الأهل، اللهم اصحبنا في سفرنا واخلفنا في أهلنا»^(١). وهذا وأمثاله بيِّن أن لفظ المعية في القرآن ليس فيه هذا التأويل المتنازع فيه، وهو صَرَفُ اللفظ عن الاحتمال^(٢) الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، فإن هذا إنما يكون إذا كان ظاهرُ قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يقتضي أن يكون الله ممتزجاً بنا حالاً في أجوافنا، أو أن يكون إلى جوانبنا، وليس هذا مدلولَ لفظ المعية أصلاً، فبطل ما قال. بل يُقال:

الجواب الثاني

وهو أن قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ يدلُّ على نقيض قولِ الجهمية، فإنه ذكر نفسه وذكر أنه معهم، ولفظ الخطاب - إذا قيل: هم وأنتم ومعكم ونحو ذلك - يتناول ما يتناوله الاسمُ الظاهر، واسمُهُم يتناول جميعَ ذاتهم وصفاتهم فأبعاضهم، وذلك يمتنع^(٣) أن يكون في أحدهم شيءٌ من غيره. فإذا كان هو معهم دَلَّ ذلك على أنه منفصلٌ عنهم بائنٌ منهم خارجٌ عنهم، كما في نظائره. بل قوله «رب الناس» «ملك

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢) عن ابن عمر.

(٢) في الأصل: «احتمال».

(٣) كذا في الأصل، والأولى «يمنع».

الناس» و«رب العالمين» ونحو ذلك يقتضي أنه مغايرٌ للناس مباينٌ لهم، لأنَّ الربَّ مُغايرٌ للمربوب، فإذا قيل: «هو معهم» اقتضى أنه مغايرٌ لهم، ولمسمّى «مع» الذي هو معنى الظرف اللفظي، فإنه إذا قيل: «هذا فوق هذا» اقتضى أنه مغايرٌ مباينٌ لما هو فوقه ولنفس المسمّى بلفظ فوقه، ولفظُ «مع» هو من هذا الجنس ظرفٌ من الظروف، فيقتضي ذلك أن يكون المتعلق بهذا الظرف مغايرًا مباينًا له ولما أضيف إليه الظرف، ولا نزاع أن الشيء إذا كان فوق الشيء جاز أن يقال: هو معه، وقد يُجعل الأعلى مع الأسفل، كما يقال: «هذا الحملُ معي»، وقد يُجعل الأسفل مع الأعلى، كما يقال: «هذا المركوب معي»، وقد يقال لما هو مباينٌ منفصلٌ عنه، كما يقال: «هذه الغاشية^(١) معي»، وقد يقال: «سِرْنَا البارحةَ والقمرُ معنا»، وأمثال ذلك مما يقتضي المباينة والانفصال.

فَعُلِمَ بذلك أن كونه ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ لا ينفى أن يكون الربَّ مباينًا لهم، ولا يقتضي أن يكون على جوانبهم، بل غايته أن يكون بحيث هو مضافٌ إليه مما يُسمّيه النحاةُ ظرفًا كالفوق ونحوه، فلا يكون بين قوله «فوقهم» وقوله «معهم» منافاة، بل يكون لفظ «المعية» دلًّا على مطلق أنه حيث يضاف إليهم، ولفظ «الفوقية» دلًّا على خصوص ذلك ولو معية هي فوقية، ليست تيامنًا ولا تياسرًا.

وحقيقة الأمر أن لفظ «مع» في الأصل معناه واحدٌ، وهو المصاحبة والمقارنة والمشاركة في مسمى «مع» الذي هو معنى الظرف، وهو ظرف إضافي. فقوله «هذا معه» بمنزلة قوله «هذا مصاحبٌ له مفارقٌ له»، وهو يقتضي مطلق المصاحبة والمقارنة لا نوعًا منهم إلا بتفصيل وتخصيص.

(١) أي الزوّار والأصدقاء.

وكذلك إذا قيل: هو يقتضي مطلق الموافقة أو المشاركة فيما قد يُسمى مكاناً ونحو ذلك من الأسماء، فإنه لا يدلُّ إلا على مطلق هذه الموافقة، لكن قد يكون من لوازم ذلك موالاته أحدهما للآخر محبةً ونصرةً، كما يقال: فلان معي وفلان عليّ، إذ كان من شأن المتحابين قرب كلِّ منهما إلى الآخر حتى يتفقا في محل واحد، وقد يكون من لوازم ذلك معرفة كلِّ منهما بالآخر أو معاونته، إذ من شأن المجتمعين من الآدميين في محلٍّ [أن] يعرف أحدهما الآخر ومعاونته له.

وهذا كما أن لفظ «العلم» في الأصل إنما يقتضي معرفة المعلوم، ثم قد يكون من لوازم ذلك ما يقتضيه العلم من محاسبة الشخص ومجازاته ونحو ذلك، كما في قوله ﴿يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾^(١)، وكما في قوله ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٢)، وقوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا﴾ إلى قوله ﴿الْآيَاتِ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيَنْبِتُهُمْ بِمَا عَمِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣).

وكذلك «السمع» و«البصر»، مثل قوله: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾^(٤)، وقوله: ﴿الَّذِي يَرَبُّكَ حِينَ تَقُومُ﴾^(٥) وَتَقَلُّبِكَ فِي السَّلْجِينِ^(٦)، وقوله:

(١) سورة النساء: ١٠٨.

(٢) سورة الإسراء: ٤٧.

(٣) سورة النور: ٦٣ - ٦٤.

(٤) سورة آل عمران: ١٨١.

(٥) سورة الشعراء: ٢١٨ - ٢١٩.

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرَّيَ اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾^(١) . فهذا ونحوه وإن ذُكر فيه لفظ «السمع» و«الرؤية» فالمقصود لوازم ذلك، من إحصاء ذلك والجزاء عليه بالثواب والعقاب، وقد يكون المقصود بذلك قبول الدعاء، كقول الخليل: ﴿ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ ﴾^(٢) ، وقول المصلي «سمع الله لمن حمده»، كما يُعنى بالنظر نظر الرحمة والمحبة، كقوله ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾^(٣) . فهذه الأمور لما كانت من لوازم العلم والسمع والبصر، [و] من شأنه إحصاء الأعمال والجزاء عليها ونحو ذلك، صارت متضمنة لهذا المعنى. وكذلك المصاحبة لما كان لها لوازم - مثل معرفة الصاحب بحال صاحبه، وموالاته له، وموافقته له - دخلت هذه المعاني فيها حيث دلَّ عليه السياق.

ولفظ «مع» في الأصل يدل على المصاحبة، ويدل على لوازم هذا المعنى: من العلم الذي يتضمن الإحصاء والجزاء على الأعمال عموماً، ومن الموالاتة والمعونة والنصر الذي يختص المؤمنين ونحو ذلك، فقوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾^(٤) ذكر بعد أن أخبر بخلق السموات والأرض واستوائه على العرش أنه يعلم ما يدخل في الأرض وما يخرج منها، وما ينزل من السماء وما يصعد فيها، وأنه مع الخلق أينما كانوا، وأنه بكل شيء عليم. فدلَّ هذا السياق على

(١) سورة التوبة: ١٠٥ .

(٢) سورة إبراهيم: ٣٩ .

(٣) سورة آل عمران: ٧٧ .

(٤) سورة الحديد: ٤ .

أنه مع كونه استوى على العرش يعلم باطن الخلق وظاهرهم، وهو معهم لا يغيب عنه شيء من أمرهم.

وكذلك قال النبي ﷺ في حديث العباس بن عبدالمطلب لما ذكر السموات والعرش قال: «والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه»^(١). وكذلك قال عبدالله بن مسعود: «ما بين السماء إلى السماء كذا وكذا» إلى أن قال: «والله فوق عرشه، وهو يعلم ما أنتم عليه»^(٢).

وكذلك ما ذكره في سورة المجادلة^(٣) من قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾، فافتتح الآية بالعلم وختمها بالعلم.

ومثل هذا قوله: ﴿يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾^(٤).

وأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾^(٥)، وقوله لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾^(٦)، وقوله

(١) أخرجه أحمد (٢٠٦/١، ٢٠٧) وأبو داود (٤٧٢٣ - ٤٧٢٥) والترمذي (٣٣١٠) وابن ماجه (١٩٣).

(٢) أخرجه عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على بشر المريسي» (ص ١٠٥) وفي «الرد على الجهمية» (ص ٢١) وابن خزيمة في «التوحيد» (ص ١٠٥، ١٠٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢٨/٩) وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٨٨/٢، ٦٨٩) مطولاً ومختصراً.

(٣) الآية ٧.

(٤) سورة النساء: ١٠٨.

(٥) سورة النحل: ١٢٨.

(٦) سورة طه: ٤٦.

عن الرسول: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ، لَا تَحْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَعْنَا﴾^(١)، فقد عَلِمَ أن حكم المعية هنا ومقصودها ليس عامًا لجميع المخلوقات كالعلم والقدرة، بل مختصًا بالمتقين المحسنين^(٢) دون الفجار الظالمين، وبموسى وهارون دون فرعون وقومه، وبالنبي وصديقه دون مشركي قومه. فهذه الأمور التي فيها خصوصٌ وعمومٌ تضمَّنهما لفظ المعية ودلَّ عليها، كما دلَّ لفظ العلم والسمع والبصر على ما تقدم، وهي في نفسها تقتضي من المصاحبة والمقارنة ما هو معناها في الأصل، ولا تقتضي ممازجة ولا مخالطة ولا تيامنًا ولا تياسرًا.

بل إذا قيل: إنها تتضمن قُربَه من خلقه، فقربُه ثابت بنصوص صريحة أصرح من لفظ المعية، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فِيمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾^(٤). وفي الصحيح^(٥) عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه لما كانوا يرفعون أصواتهم بالتكبير: «أيها الناس! اربُّعوا على أنفسكم، فإنكم لا تدعون أصمًّا ولا غائبًا، إنما تدعون سميعًا قريبًا، إن الذي تدعون أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته». وهو سبحانه قريب في علوِّه عليَّ في دُنُوِّه.

وقد تكلمنا على قربِه من خلقه وقربِ عباده منه بكلام مبسوط،

(١) سورة التوبة: ٤٠.

(٢) في الأصل: «المسبحين». والتصويب من السياق.

(٣) سورة البقرة: ١٨٦.

(٤) سورة سبأ: ٥٠.

(٥) البخاري (٦٣٨٤ ومواضع أخرى) ومسلم (٢٧٠٤) عن أبي موسى الأشعري.

وذكرنا أقوال الناس كلهم في ذلك في غير هذا الموضوع^(١)، وبيّنا أن قرينه لا يُنافي علوه.

الجواب الثالث

أن لفظ «التأويل» فيه اصطلاحات متعددة، فالتأويل الذي يتنازع فيه مُثبِّتة الصفات ونفاتها المرادُ به صرفُ اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وذلك لا يجوز إلاّ بدليلٍ يُوجب ذلك.

وقد يُراد بلفظ التأويل تفسير اللفظ، وإن كان التفسير يوافق ظاهره. وهذا اصطلاح ابن جرير الطبري في تفسيره وابن عبد البر ونحوهما.

وقد يُراد بلفظ التأويل ما يُؤوّلُ إليه اللفظ، وهو الحقيقة الموجودة في الخارج التي دلّ الكلام عليها، وبهذه اللغة جاء القرآن، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلًا رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾^(٣)، وأمثال ذلك.

إذا عُرِف ذلك فنقول^(٤): أما التأويل بالمعنى الثالث والثاني فلا نزاع فيه بين الناس. وأما التأويل بالمعنى الأول فيقال: هو صرف اللفظ عن ظاهره إلى ما يخالف ظاهره، أو عن حقيقته أو عن

(١) انظر «مجموع الفتاوى» (٥/٢٢٦ وما بعدها).

(٢) سورة الأعراف: ٥٣.

(٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤) انظر الكلام على معنى التأويل عند المؤلف في «مجموع الفتاوى» (١٣/٢٨٨ -

٢٩٤، ١٧/٣٦٤ وما بعدها، ٥/٣٥ - ٣٧، ٣/٥٥ - ٥٧، ٤/٦٨ - ٧٠).

الاحتمال الراجح، وحيثُذ فالظهور والبطون من الأمور الإضافية، فإن كان الإنسان يظهر له من نصوص الصفات أن صفات الخالق مماثلة لصفات المخلوقات - مثل أن يظن أن استواءه على العرش كاستواء الإنسان على بعيره أو على الفلك، أو أن معيته مع الخلق تقتضي دخوله فيهم، أو أن قوله «الحجر الأسود يمين الله في الأرض» ظاهره أن صفة الله حلت في الأرض، وأن ذلك الحجر صفة للرب، وأن قوله ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾^(١) يقتضي أن يكون الله في جوف الأفلاك، ونحو ذلك - فمن ظن أن هذه المعاني الفاسدة هي ظاهر القرآن، وأن مسماها ظاهره وحقيقتها، فيجب على مثل هذا أن يعتقد التأويل في ذلك كله، ويعلم أن هذه النصوص مصروفة عن هذا المعنى الذي ظنه هو الاحتمال الراجح إلى ما يخالف ذلك المعنى. لكن عليه أن يعتقد ويعلم أن السلف والأئمة الأربعة الذين منعوا من التأويل لم يعتقدوا أن هذا المعنى الفاسد ظاهر هذه النصوص، ولا أنها تدل على ذلك. بل من فهم منها هذا المعنى الفاسد بينوا له أنها لا تدل على هذا المعنى الفاسد، وفي كلام الله ورسوله ما ينفي عن الله هذا المعنى الفاسد.

فمن ادعى أن هذه المعاني الفاسدة قد دل عليها القرآن كان ما في القرآن من التصريح بنفي ذلك مثبتاً لنفي هذه المعاني الفاسدة، فإنه قد أخبر في القرآن أنه استوى على العرش، وأن كرسیه وسع السموات والأرض، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه، وأخبر بعلوه في غير موضع من الكتاب. وهذه كلها نصوص تنفي أن تكون صفاته تُشبه صفات خلقه^(٢)، أو يكون حالاً

(١) سورة الملك: ١٦.

(٢) هنا انقطع الكلام في الأصل، وتمتته بعد ١١ ورقة.

في المخلوقات. وأخبر بقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾^(١) وبقوله ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾^(٢) ونحو ذلك أن يُماثله العبادُ في صفاتهم، فتكون صفاته كصفاتِ خلقه.

فهذه النصوص المفسرة تُبين أن تلك المعاني الفاسدة ليست مرادةً، سواء سَمِيَ المسمي ذلك تأويلاً أو لم يُسمَّه.

فقول القائل «إذا تأولنا هذه الآيات احتملت هذه الأحاديث أيضاً التأويل» حقيقته أنا إذا نفينا عن النصوص أن يُراد بها معنى فاسدٌ بيّن الله تنزّهه عنه في موضع آخر، وجب [أن] نفني عن نصوصٍ أخرى معاني ونفسرها بأمر من غير أن يدل القرآن والسنة لا على نفي هذا ولا على إرادة هذا، ومعلومٌ أن هذا باطلٌ سواء سمّاه تأويلاً أو لم يُسمَّه، لوجوه:

أحدها: أن ما نفني من المعاني الفاسدة هناك نفاه القرآن، فإن بينوا في بقية^(٣) النصوص معنى فاسداً نفاه القرآن وجب نفيه أيضاً.

الثاني: أن ما فسروا به تلك النصوص هو تفسيرٌ يوافق سائر النصوص، لتفسيرهم لها بأن الله إله من في السماء وإله من في الأرض، وأنه بكل شيء عليم، ونحو ذلك. وأما تأويلات الجهمية فهي متناقضة، منها قولهم^(٤): «استوى» بمعنى استولى، فإن هذا فاسدٌ من قريب عشرين وجهًا مذكورة في غير هذا الموضع^(٥).

(١) سورة الشورى: ١١.

(٢) سورة الإخلاص: ٤.

(٣) في الأصل: «نفيه»، وهو تصحيف.

(٤) في الأصل: «كقولهم».

(٥) انظر «مجموع الفتاوى» (١٤٤/٥ - ١٤٩) ففيه ذكر اثني عشر وجهًا.

وقولهم «يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ مَلَكٌ»، فإن هذا فاسدٌ من وجوه كثيرة، فكيف يُقاس تأويلٌ فاسدٌ على تأويل صحيح. وهذا كله إذا تنزلنا وسمينا ذلك تأويلاً بحسب فهم هذا الفاهم، وإلا فالصواب هو:

الوجه الثالث: وهو أن يقال: إذا فهم بعض الناس من كلام الله معنى فاسداً - مثل فهمهم كون المعية تقتضي المخالطة، وأن الحجر صفة الله، وزعم أنه ظاهره - ردَّ عليه هذا الفهم، وقيل له: هذا خطأ في فهمك، وإلا فالنصُّ لم يدلَّ على ذلك، ولا هذا ظاهر النصِّ. وظاهرُ الخطاب الذي هو مدلوله ومعناه يُعلم تارةً بمفردات ألفاظه وموضوعها، وتارةً بالتركيب وبما اقترن بالمفردات من التركيب الذي يُبين المراد ويُظهر معنى الخطاب، وتارةً بالسياق الذي سيق له الكلام. وإذا كان كذلك لم نُسلم أن هذا تأويل، فإن أصرَّ على تسمية هذا تأويلاً كان نزاعاً لفظياً، وقيل له: ذلك تأويلٌ يوافق مدلول النصِّ ومقتضاه، وهذا تأويلٌ يخالف مدلوله ومقتضاه، وكلُّ تأويل كان من القسم الأول نقول به، وإنما ردُّ التأويل الذي يخالف مدلول كلام الله ومقتضاه.

الجواب الرابع

أن الناس متفقون على أنه لا يسوغُ كلُّ تأويل، من التأويلات ما هو مردود، مثال ذلك أن الأشعري يرُدُّ تأويل المعتزلي لعلم الله وقدرته وسمعِهِ وبصرِهِ وتكليمِهِ ومشيتِهِ، ويثبتُ هذه الصفات حقيقةً؛ والمعتزلي يرُدُّ تأويل المتفلسف في معاد الأبدان والأكل والشرب في الجنة؛ والفيلسوف يرُدُّ تأويل القرمطي في الصلاة والزكاة والصوم والحج؛ والقرمطي يرُدُّ تأويلات الجمهور الذين^(١) ينازعونه فيها.

(١) في الأصل: «الذي».

وإذا كان كذلك قيل لكل من هؤلاء: بأي شيء رددت بعض التأويلات وقيلت بعضها؟ فلا يذكر شيئاً إلا عورِض حتى يُبين له تناقضه وفساد أصله.

فمن كان من المتأولين^(١) يتأول المحبة والرضا والغضب ونحو ذلك، ويُقرّر الإرادة ونحوها، قيل له: ما الفرق بين ما قرّرتَه وبين ما تأولتَه؟

فإن قال: لأن الغضب هو غليان دم القلب لطلب الانتقام، وذلك لا يليق بالله.

قيل له: هذا غضبنا، وغضب الله ليس مثل غضبنا، بل يقال له: هذا هو مقتضى الغضب فينا أو موجهه، ليس هو نفس الغضب، والله تعالى لا يوصف بما نحتاج إليه نحن في ثبوت الصفات؛ فإنه عليم، ولا يحتاج في علمه إلى النظر والاستدلال الذي يُحصّل لنا العلم، وهو قدير ولا يحتاج إلى مزاج وعلاج يُحصّل له القوة، وهو بصير ولا يحتاج إلى شحمة، وهو متكلم ولا يحتاج إلى لسانٍ وشفيتين. فكذلك غضبه لا يفتقر إلى ما يفتقر إليه غضبنا.

فإن قال: أنا لا أعرف الغضب إلا هكذا.

قيل له: فتأول الإرادة؛ فإن الإرادة فينا هي مثل القلب إلى جلب ما ينفعه أو دفع ما يضره، والله تعالى لا يوصف بذلك.

فإن قال: إرادته ليست كإرادتنا.

قيل له: فقل في الغضب كذلك، وهكذا في سائر الصفات.

(١) في الأصل: «المستادين».

فإن قال المعتزلي: أنا أتأولُّ الإرادة والكلام، وأجعلُ كلامه ما خلقه في غيره، وإرادته ما خلقه في المفعولات والأصوات، أو عَرَضًا خلقه قائمًا بنفسه.

قيل له: فتأولُّ أسماءَ الحسنى، وهو الحيُّ العليم القدير، ولا تُثبتُ له حقائق هذه الأسماء كما يفعل القرمطيُّ، قال: لأنَّ ثبوت هذه الأسماء يقتضي هذه المشابهة بينه وبين خلقه، ويقتضي أنه جسمٌ، إذ لا يُسمَّى بهذه الأسماء إلاَّ جسمٌ.

فإذا قال: أنا أُثبتُ هذه الأسماءَ له مع الفرق بين المسمَّى والمسمَّى.

قيل له: فكذلك أُثبتُ الصفاتِ، وفرَّق بين الموصوف والموصوف.

فإن قال: الصفات تقتضي التجسيم.

قيل له: والأسماءُ تقتضي التجسيم.

فإن قال: التجسيم^(١) إنما يلزم إذا قلتُ: هو حيٌّ بحياةٍ عليمٌ بعلمٍ قديرٍ بقدرةٍ، وأنا أقول: حيٌّ بلا حياةٍ عليمٌ بلا علمٍ.

قيل له: هذا باطلٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن التجسيم الذي ترعُّمه يلزم في هذا كما يلزم في هذا.

الثاني: أن إثباتك حيًّا بلا حياةٍ عليمًا بلا علمٍ قديرًا بلا قدرةٍ مخالفٌ لصريح العقل أكثر من مخالفة ما فررتَ منه.

الثالث: أن خصومك من الثُّفأة [و] المُثبتة يخالفونك في هذا الفرق، فالمثبتة للصفات يقولون: ليس في الجميع تجسيمٌ، أو

(١) انقطع الكلام هنا في الأصل، وتتمته قبل ١٢ ورقة.

التجسيم الذي نفيته ليس بمنتفٍ؛ والنفاءُ القرامطةُ يقولون: التجسيمُ في إثباتِ الأسماءِ كالتجسيم في إثباتِ الصفاتِ.

فإن قال المتفلسف: أنا أتأوّلُ هذا كلّهُ، وأتأوّلُ ما وردَ في معادِ الأبدانِ.

قيل له: فتأوّلُ ما وردَ في معادِ الرُّوحِ ونعيمها، وما ورد في إثباتِ واجبِ الوجودِ وعنايته وإبداعه وعلمه الكلّي ونحو ذلك، فالخطابُ الوارد فيما نفيته أصرحُ من الخطابِ الوارد فيما أثبتّه.

فإن قال: ما نفيته يستلزمُ تركيبَ واجبِ الوجودِ.

قيل له: وكذلك ما أثبتّه، ولا فرق، فإن الوجود والوجوب والعناية والعقل وأمثال ذلك معانٍ متميزةٌ في العقل كتميّز ما أثبتته الصفاتيةُ.

وقيل له: فتأوّلِ العباداتِ كما تأوّلها القرمطي.

فإن قال: العبادات قد عُلِمَ بالاضطرار أن الرسولَ أوجَبَها، أو ليس فيها ما يُنافي العقلَ.

قيل له: منازعون من النفاةِ والمثبتةِ يقولون لك ذلك، فالمعتزلة وغيرهم يقولون: إن معادَ الأبدانِ قد عُلِمَ بالاضطرار أن الرسولَ قد أخبرَ به، والصفاتية يقولون: إن إثباتَ الصفاتِ مما عُلِمَ بالاضطرار أن الرسولَ أخبرَ به، ويقولون لك: ليس في العقلِ منافاةٌ لما أثبتّه من هذه الجزئيات، كما ليس في العقلِ منافاةٌ لما أثبتّه من العلميات^(١). والقرامطة ينازعونك فيما أثبتّه حتى في النفس، فيقولون: لا يُقال هو

(١) كذا في الأصل، ولعلها «الكليات»، لتقابل «الجزئيات».

لا موجودٌ ولا معدومٌ، لأن في هذا تشبيهاً له بالموجودات والمعدومات .
فان قال^(١): هذا خروجٌ عن النقيضين، وهذا خروجٌ عن العقل،
وهو مخالفٌ لما عَلِمَ بالاضطرار من السمع .

قيل له: وهكذا حال جميع النفاة، فإنهم لا بُدَّ أن يجمعوا بين
النقيضين أو يَسْلُبُوا النقيضين كالقرمطي، فمن قال: لا هو مباينٌ ولا
مُحايِثٌ ولا داخلٌ ولا خارجٌ، كان بمنزلة من يقول: لا قائم بنفسه
ولا بغيره، ولا قديم ولا محدث، ولا موجود ولا معدوم، ومن قال:
إنه وجودٌ مطلقٌ ليس له حقيقةٌ وراء الوجود المطلق. وقد تقرر في
المنطق أن المطلق بشرطٍ إطلاقه لا يُوجد في الخارج بل في الذهن،
كالجسم المطلق والحيوان المطلق، فإن جعلَ المطلق بشرطِ الإطلاقِ
يَبُتُّ في الخارج جَمْعٌ بين النقيضين .

وهذا قد بسطناه في غير هذا الموضوع، وبيَّنَّا أن هؤلاء أهل
التأويلات المبتدعة الذين ينفون الصفات ليس لأحدٍ منهم قانونٌ
مستقيم في التأويل، بل يتناقضون .

فيقال لهم: إذا تأولتم هذا فتأولوا هذا، أو لا تتأولوا شيئاً .
فإن قالوا: ما دلَّ العقلُ على إثباته لم نتأوله كالإرادة، بخلاف
ما لم يدلَّ على إثباته كالغضب .
كان الجوابُ من وجوه:

أحدها أن يقال: عدَمُ الدليلِ ليس دليلاً على العدم، فهَبْ أنكم
لم تعلموا بالعقلِ ثبوتَ صفةٍ أخرى، فمن أين لكم نفيها بلا دليلٍ

(١) في الأصل: «قلت»، وأثبتنا ما يناسب «قيل له» الآتي .

والسمعُ قد دَلَّ عليها؟!!

الثاني أن يقال: فهذا عَزَلٌ للرسول عن الإخبار بصفاتِ مُرْسِلِهِ، فإنكم لم تُثَبِّتُوا إِلَّا ما علمتم بعقولكم، وما لم تُثَبِّتْهُ عقولكم نفَيْتُمُوهُ، فبَقِيَ كَلَامُ الرِّسُولِ عَدِيمَ الْفَائِدَةِ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

الثالث: أن يُبَيِّنَ لَهُم أن العَقْلَ يَدُلُّ عَلَى ما نَفَيْتُمُوهُ نَظِيرَ دَلَالَتِهِ عَلَى ما أَثَبَّتُمُوهُ، وَأَن ما فِي الوجود من الإحسان يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، كما أن ما فِيهِ من التخصيصات يَدُلُّ عَلَى الإرادة، وما فِيهِ من العقوبات للمكذِّبِينَ يَدُلُّ عَلَى الغضب، كما قد بَسِطَ فِي غيرِ هذا الموضع.

فإن قال: إنما نتأوَّلُ^(١) ما عُلِمَ نَفْيُهُ بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ مِنَ العَقْلِ أَو النُّقْلِ.

قيل له: ونحن نُسَلِّمُ لَكَ أَنَّ ما عُلِمَ نَفْيُهُ بِصَرِيحِ المَعْقُولِ أَو صَرِيحِ المَنْقُولِ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَفْيُهُ عَنِ اللَّهِ، لَكِنْ دَعَوَاكُمْ أَنَّ هَذَا المَنْصُوصَ يَدُلُّ عَلَى ما يُخَالِفُ صَرِيحَ المَعْقُولِ وَصَرِيحَ المَنْقُولِ قَوْلٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

الجواب الخامس

أن يقال: التأويل الذي هو صرفُ اللفظِ عن الاحتمالِ الراجحِ إِلَى الاحتمالِ المرجوحِ، لِلْمُثَبِّتَةِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ مَسَالِكَ:

أحدها: أن يَنْفُوهُ مَطْلَقًا، وَيَقُولُوا: لا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَتَمَامَ ذَلِكَ بَأَن يُثَبِّتُوا تَنْزَةَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى المَعَانِي الفاسدة.

المسلك الثاني: أن يقولوا بالتأويل الذي قام عليه دليلٌ شرعي، مثل أن يكون نفي ذلك المعنى قد بَيَّنَّه الشارح في موضع آخر، فيكون هو

(١) في الأصل: «تأول».

قد بيّن كلامه بكلامه، فلا يكون كلامُ الله ورسوله محتاجًا في البيان إلى ما يُحدّثه المُحدّثون.

المسلك الثالث: أن يُسلّموا أن كلّ تأويلٍ قام عليه دليلٌ سمعيٌّ أو عقليٌّ فإنه يجب قبوله، لكن يطالبون منازعيهم بالدلائل القطعية فيما إذا [كانت] حاجةً إلى التأويل، ويثبتون أن ذلك لم يُخالف دليلًا قطعيًّا، لا عقليًّا ولا سمعيًّا، بل يُبيّن أن العقل الصريح يُقرّر ما أثبتته السمع، وأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح أصلًا، كما يُبيّن أن ما دلّ عليه القرآن من أن الله مُباينٌ لمخلوقاته^(١) قد دلّ عليه العقل، وأن العقل يُثبت مباينته للمخلوقات، والسمع زاد على ذلك وأثبت الاستواء على العرش، وذلك لا يُعلم بالعقل، فالسمع أثبت ما علّم العقل وزاد عليه وفضّله، لأنّ الرُّسُلَ بُعثت بتكميلِ الفطرة وتقريرها، لا بتحويلِ الفطرة وتغييرها. والله أعلم.

(تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وصلواته على سيّدنا محمدٍ خير خلقه محمد^(٢) وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا، بتاريخ خامس شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين وسبعمئة).

* * *

(١) بعده في الأصل: «أذ هو بدو العلم»، وهي عبارة غامضة، والسياق واضح بدونها.

(٢) كذا في الأصل بتكرار اسم النبي ﷺ.